عنوان البحث:

اللغة العربية وقدرتها على مواكبة العصر

مقدم للمؤتمر الدولي الثالث للغة العربية والذي يعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة

بمدينة: دبي

مقدم من:

أ.د سعيد محمد الفيومي

جامعة القدس المفتوحة

فرع غزة – فلسطين

تمهيد:

ليست اللغة مجرد أداة للتواصل بين أفراد المجتمع، بل هي حامل لفكر أصحاب هذه اللغة، وصورة لحياة أبنائها ونشاطهم ومنجزاتهم، واختيارهم الحضاري، وأحد المكونات الأساسية للعقل الجمعي. من هنا يأتي الاهتمام باللغة والحفاظ عليها، واللغة العربية لها خصوصية تميزها عن بقية لغات العالم، في أنها تحمل أبعاداً ثلاثة، البعد الديني، والبعد الاجتماعي، والبعد القومي.

إن التحديات التي تواجه اللغة العربية هذه الأيام هي انعكاس للتحديات التي تواجه الأمة العربية، فقد واجهت اللغة العربية قديماً تحدياً كبيراً قد يوازي ما تواجهه الآن، واستطاعت أن تتجاوز هذه التحديات، بما فيها من قدرة على التعبير عن كل جديد فلو عدنا بخيالنا إلى فترة ظهور الإسلام، نجد أن اللغة العربية قد عبّرت عن العقيدة والعبادات والقيم الجديدة التي جاء بها الإسلام، وحين خرج العرب بالإسلام فاتحين، وشرعوا في وضع التراتيب الإدارية والسياسية للدولة الإسلامية الجديدة، ودخل العرب –كذلك– عصر التأليف الحقيقي في المجالين الإنساني والتطبيقي، استدعى ذلك ألفاظاً جديدة تواكب هذه التطورات.

وقد تمكنت اللغة العربية في هذه الفترة أن تصهر في بوتقتها وعلى مدى العصور السابقة، كل القوميات والمذاهب المختلفة، وأن تعبر في نطاق حالة حضارية سوية ومتوازية عن مجالات المعرفة الإنسانية والعملية في حد سواء.

وبالنظر في الإرث الفكري العربي سنجد أن مؤلفات العرب تنوعب بين علوم الفلك والطب والصيدلة والكيمياء والفيزياء والأحياء، وبين علم النفس والتاريخ والعلوم الدينية والأدبية والنقدية.

والحقيقة التي يجب ألا نغفلها أن اللغة العربية على الرغم من أنها أثبتت قدرتها على التعامل مع المعطيات الحضارية على مدى العصور المختلفة، واستطاعت في الماضي أن تبقى صامدة وفاعلة، إلا أننا يجب أن نعترف بأن التحدي الذي واجهته اللغة العربية في الماضي يختلف عن التحدي الذي تواجهه في الوقت الحاضر، ففي العصر الإسلامي وكذلك العباسي –كما سبق أن ذكرنا– لم يكن حجم المفردات والمصطلحات الوافدة بالكم الهائل الذي تواجهه اللغة العربية هذه الأيام، إضافة إلى أن اللغة العربية في

العصر الحاضر ليست لغة انتاج معرفي، حيث أننا نعيش هذه الأيام حالة من الانفجار المعرفي الواسع النطاق وفي مختلف العلوم الإنسانية والتطبيقية.

أ. خصائص اللغة العربية:

تتميز اللغة العربية بمجموعة من الخصائص قد لا تتوافر للغات الأخرى، فمعظم من تحدثوا عن خصائص اللغة العربية تناولوها من باب أن اللغة العربية تتميز بخصوصية تميزها عن بقية لغات العالم وهي أنها لغة القرآن الكريم واعتبارها جزءاً من العقيدة الإسلامية، والحقيقة أننا لو تأملنا لغتنا سنجد أنفسنا أمام خصائص أخرى في ذات اللغة العربية ولعل أبرز هذه الخصائص هي.

أولاً:

من أبرز خصائص اللغة العربية، الاتساع والتجدد والثراء اللغوي، فقد بلغ عدد الجذور العربية كما ورد في لسان العرب حوالي ثمانين ألف جذر لغوي المستخدم منها فقط أحد عشر ألفاً من الجذور اللغوية فاللغة العربية لديها مخزون هائل من الجذور اللغوية يجعلها قادرة على توليد كم هائل من الألفاظ واستيعاب كل ألوان الفكر الحديث وكل جديد.

ثانياً:

تمتاز اللغة العربية في مجموع أصوات حروفها بسعة تدرجها الصوتي حيث تتدرج وتتوزع في مخارجها ما بين الشفتين من جهة وأقصى الحلق من جهة أخرى(1) وهذا بدوره يخلق نوعاً من التوازن والانسجام بين أصوت المفردة الواحدة، فالعرب كانت تستبعد أن تنطق الألفاظ التي تتآلف حروفها وفي ذلك يقول الجاحظ "إن الجيم لا تقارن الظاء ولا القاف ولا الطاء ولا العين بتقديم ولا تأخير والزين لا يقارب الظاء ولا السين ولا الضاد ولا الذال بتقديم ولا تأخير لذلك نجد أن كثيراً من الألفاظ تُرك استعماله لتقارب حروفه مثل ثظ، ظث، قج لنفور الحس والمشقة على النفس.

ويتعلق بالخصائص الصوتية للغة العربية –كذلك– ثبات أصوات الحروف على مدى العصور والأجيال(3) فقد حافظت أصوات اللغة العربية في الفصحى على صفاتها ومخارجها وبقيت على وضوحها، والقرآن الكريم شاهد على ذلك.

ثالثاً:

الألفاظ في اللغة العربية لا تبدأ بساكن وقد حاولت اللغة العربية التغلب على هذه الظاهرة اللغوية بالإتيان بهمزة الوصل لتتحمل الحركة إذا كان الحرف الأول ساكناً، إضافة إلى أنه لا يجتمع ساكنان في لفظة واحدة ولا بين كلمتين متجاورتين كغيرها من اللغات الأخرى، وهذا كله من باب الميل إلى التخفيف.

رابعاً:

ظاهرة الإعراب، إن ظاهرة الإعراب بالحركات الأصلية أو الفرعية لا توجد إلا في اللغة العربية وهي ظاهرة توفر للغة طاقة هائلة من المرونة في التراكيب المؤثرة في المعنى. فظاهرة الإعراب تعمل على الإبانة عن المعاني بالألفاظ(4) فالألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتّحها(5)، وتعمل على توصيل الكلام بعضه ببعض عند الإدراج(6)، وقد ذهب العرب إلى أنه لا يجوز أن يكون للفعل أكثر من فاعل واحد، وقد تكون له مفعولات متعددة، فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرته، وكل ذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر ما يستخفون.

خامساً:

من خصائص اللغة العربية وجود وسائل متعددة للتوسع اللغوي مثل الاشتقاق، والنحت، والإدخال والتعريب، والنقل المجازي، وهذا ما سنفصل فيه أكثر في الفقرة التالية.

سادساً:

ومن خصائص اللغة العربية ما تحدث به (برجستراسر) في مسائل ثلاث، الأولى حول ضمير الشأن، والثانية نائب الفاعل، والثالث حول اسناد الفعل أو الخبر إلى ظرف زمان، وفي ذلك يقول "ومن غرائب العربية التي تتميز بها، ليس عن سائرر اللغات السامية فقط، بل عن أكثر اللغات على العموم اسناذ الفعل أو الخبر إلى ظرف زمان نحو: إذا ما نام ليل الهوجل.(7)

سابعاً:

تختص اللغة العربية بالسمات التركيبية المميزة لها، ونعني بذلك التقديم والتأخير مع الاستفهام والهمزة كقولنا: أفعلت هذا؟ فالشك هنا يذهب إلى الفعل ذاته لتقدمه، أما إذا قلنا أأنت فعلت هذا؟ فإن الشك يذهب هنا إلى الفاعل كقوله تعالى "أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم".

ثامناً:

الدقة في التعبير عن المعنى المراد، مما يعني كثرة مفردات اللغة العربية وتنوعها وتدرجها في وصف المعاني، فالمعنى الواحد أو الفعل الواحد لشيء واحد تجد له أكثر من لفظ، فالسيف والأسد لكل منهما عديد من الأسماء، وكل اسم يدل على حالة خاصة، كذلك الجلوس له أكثر من لفظ وكل لفظة تدل على حالة خاصة.

تاسعاً:

الإيقاعية، حيث أن اللغة العربية تتكون على المستوى الصوتي من ستة أنواع من المقاطع ثلاثة منها (ص ح) و(ص ح ح) و(ص ح ص) وهذه تنتشر انتشاراً كثيفاً أما الثلاثة الأخرى فمنها اثنان يقل حضورهما لغوياً وهما (ص ح ح ص) و(ص ح ص ص) وذلك لالتقاء الساكنين فيها، أما النوع الثالث فاستخدامه نادراً جداً وهو (ص ح ح ص ص) لالتقاء ثلاثةً سواكن فيه وهذه الخاصية تجعل من اللغة تنسجم انسجاماً كبيراً مع الايقاع العروضي الذي يسود فيه المقطعان القصير والطويل اللذان يمثلان المقاطع الثلاثة الأولى.

عاشراً:

تتميز اللغة العربية كذلك بقدر من المرونة يظهر في التقلص على الصعيدين النحوي والبلاغي، كالحذف والاطناب، إضافة على الصعيد الصرفي من توسع في المعاني وذلك بزيادة حرف أو أكثر على الفعل.

حادي عشر:

الثبات على الزمن، إن ثبات اللغة العربية على مدى هذه السنين الطويلة والممتدة عبر الزمن يؤكد تواصل الزمن الثقافي العربي، فنحن نقرأ أو نفهم ما كتب قبل الف سنة.

ثاني عشر:

العلاقة بين اللفظ والمعنى، كأسماء الشهور فمثلاً رمضان من الرمضاء، الحر، الشديد، وذو القعدة من القعود عن القتال.

ب. وسائل التوسع اللغوي:

تستعين اللغة العربية هذه الأيام كما استعانت بها قبلاً بمجموعة من الوسائل اللغوية في توليد الألفاظ، ووصفها للدلالة على المعاني المستخدمة والآلات المخترعة، حتى تواكب العلوم والفنون الحديثة، وسنقتصر الحديث هنا على وسيلتين هما: الاشتقاق والإدخال والتعريب، لاتصالهما المباشر بموضوع البحث، وقلة الاستعانة بالوسائل الأخرى وهي النحت –الذي يدخل ضمن الاشتقاق– والنقل المجازي، وقصدنا من وراء ذلك الاستناد إلى ما يؤكد قدرة اللغة العربية على استيعاب ألوان الفكر الحديث والوفاء بمتطلبات العصر، وليس الغرض الدخول في حالة من الجدل، والدفاع عن اللغة، فنحن نحاول أن نضع الأساس الذي ننطلق منه لنؤكد من خلاله قدرة هذه اللغة ومدى مرونتها، وإذا أردنا أن نحاكم اللغة فعلينا أن نحاكمها من خلال القوانين التي تحكم هذه اللغة.

أولاً الاشتقاق:

جاء في اللسان معنى الاشتقاق، هو اشتقاق الشي، أي بيانه واشتقاق الحرف من الحرف أخذه منه(8) والاشتقاق هو أخذ فرع من أصل، وعند الصرفيين أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، مثال: ضارب من ضرب، وعلوم من علم.(9)

وهذا التعريف يتضمن ما يأتي:

1. افتراض وجود لفظ أصل مأخوذ منه فرع.
2. اشتراك اللفظين في قدر مشترك من المعنى.
3. تكرار الحروف الأصل في الفرع.
4. المعنى المأخوذ فيه زيادة على معنى الأصل.

وما سبق يطلق عليه الصرفيون الاشتقاق الأصغر، وهناك الاشتقاق الأكبر القائم على تقليب الحروف وتوليد ألفاظ جديدة تحمل معان جديدة كقولنا: ذبح، حبذ،.....

والاشتقاق في العربية يختلف عنه في باقي اللغات، ففي اللغات الهندية والأوروبية يتم بطريقة آلية تفتقر إلى الحيوية، والتوليد فيها يكون محدوداً، فقد يضاف إلى الجذر –على أكثر تقدير– لاحقتان أو سابقتان، بينما في العربية نستطيع أن نشكل من الجذر عدداً كبيراً ومتنوعاً من المشتقات تكون تحت تصرف الناطق بالعربية ويجريها على لسانه بسهولة، لذلك استحقت هذه اللغة صفة الاشتقاقية وغيرها اتصف بالإلصاقية.

ونحن إذ نعرض للاشتقاق نحاول من وراء ذلك أن نقف على وصف اللغة العربية من داخلها، وأن تصف –كذلك– البنية الداخلية للغة العربية.

وتبرز أهمية الاشتقاق في العربية في أنه أحد مميزات هذه اللغة في صوغ الكلمات وتوليد الألفاظ للدلالة على المعاني المتنوعة وتحديدها وتخصيصها وتقويتها، لتعبر عن كل جديد. والعربية أكثر لغة سامية استثمرت الامكانات التي يتيحها الاشتقاق لملاحقة مظاهر التطور التي لمست جميع نواحي الحياة. وقد أدرك أهمية الاشتقاق نفر كبير من علماء العربية فألفوا فيه، يقول السيوطي:"أفرد الاشتقاق بالتأليف جماعة من المتقدمين منهم الأصمعي وقطرب وأبو الحسن والأخفش والزجاج وابن السراج والنحاس وابن خالوية"(10)

الاشتقاق الأصغر:

ولعل أول من أرّخ وكتب عن علم الاشتقاق كان الخليل بن أحمد الفراهيدي، يقول المخرومي:"وإذا أرّخ للاشتقاق فينبغي أن يؤرخ بالخليل وأعماله اللغوية فهو زعيم هذه المدارس التي عرض للاشتقاق بل لم يكن عمل العلماء في الغالب إلا شرحاً لمجمل أقواله وتوضيحاً وتكميلاً لما فاته البحث والدرس فلم يزد فيه المتأخرون شيئاً".(11)

وهذا الاشتقاق يعرف بالاشتقاق الأصغر أو ما يسمى في عرف علم اللغة الحديث بالاشتقاق العام وهو المقصود غالباً في الدراسات اللغوية، نحصل بوساطة الفعل أو المصدر على اسم الفاعل والصيغة المشبهة باسم الفاعل واسم المفعول، واسم الزمان والمكان، واسم الآلة واسم الهيئة واسم المرة وكلها تشتق من المادة أو الجذر اللغوي بناءً على صيغ وأوزان معروفة ولكل منها دلالة في

موضعه، فالفعل يدل على الحدث والزمن، والمصدر يدل على الحدث فقط، واسم الفاعل يدل على الحدث والفاعل، واسم المفعول يدل على الحدث ومن وقع عليه الحدث، واسم الزمان يدل على زمان وقوع الحدث، وكذلك اسم المكان يدل على مكان وقوع الحدث، واسم الهيئة يدل على كيفية وقوع الحدث، واسم المرة يدل على مرات وقوع الحدث، أما الصيغة المشبهة فتدل على ثبوت الحدث والصفة.

ويجب في هذه المشتقات الاشتراك في المادة الأصلية وترتيب حروفها وبينها قدر مشترك من الدلالة في كل مشتق منها زيادة حرف أو أكثر تكسبة زيادة في المعنى.

ويعيب د. السيد خليل على هذه المشتقات أننا "لا نكاد نظفر بجديد من الألفاظ يعتمد في وجوده على الاشتقاق، لأن الصيغ الاشتقاقية التي تصاغ فيها الألفاظ لا تكاد تختلف على مر الأيام، فصيغ اسم الفاعل والمفعول واسم الزمان والمكان والمصادر وما إليها لم تختلف منذ أن وصلت إلينا نصوص اللغة وقد تركزت فيها هذه الأصول والقوالب الاشتقاقية"(12)

ويرد د.عبد الكريم مجاهد على هذا الرأي قائلاً "في تصوري أن محدودية هذه الأوزان لا تقف حائلاً دون الوفاء بحق المعاني من التنوع والاختلاف فهي قد تكون محدودة من الناحية الكمية ولكنها ذات دلالات لا نهائية من الناحية الكيفية بحيث تترك للناطقين بها حرية التعبير بما تحمله من طاقات معنوية لا حد لها"(13)، فصيغة مثل (فعيل) تدل على الصفة الثابتة (كريم، شريف، خبير)، وتدل عفي الوقت نفسه على الصوت (صهيل، زئير) وقد تستعمل بمعنى اسم الفاعل مثل رقيب بمعنى مراقب، وقد تدل على المبالغة مثل (قدير)، وقد تدل على اسم المفعول مثل أسير وهكذا تحمل هذه الصيغ التي قد تبدو جامدة معاني لا نهائية.

الاشتقاق الأكبر:

النوع الثاني من الاشتقاق هو الاشتقاق الأكبر، فقد جاء عند ابن جني عنه "أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه اللغة معنى واحداً تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه وأن تباعد شيء من ذلك عنه، رد بلطف الصفة والتأويل إليه"(14)

ويعد ابن جنى مبتدع هذا النوع من الاشتقاق فقد وصفه (آدم متز) بأنه استاذ هذه المدرسة حين قال "وكذلك ظهرت في القرن الرابع دراسة جديدة للاشتقاق اللغوي، وبقيت عصراً طويلاً، وكان استاذ هذه المدرسة ابن جني الموصلي، وهو الذي ينسب إليه ابتداع مبحث جديد في علم اللغة وهو المسمى بالاشتقاق الأكبر، وهو البحث الذي لا يزال يؤتي ثمره إلى اليوم والذي يختص بمادة دون هيئتها، ولم تكن لعلماء اللغة من العرب انتاج أعظم من هذا"(15)

وقد رد الدكتور عبد الراجي اهتمام ابن جني بهذا النوع من الاشتقاق، ليؤكد نظرية العلاقة بين اللفظ والمدلول، يقول: ومما هو متصل بالدراسة المعجمية ما عرض له ابن جني تحت ما أسماه "الاشتقاق الأكبر" فقد كان أبو الفتح يعتقد أن اللغة بأصواتها التي تمثلها الأبجدية إنما تقدم احتمالات لا نهائية لها من الألفاظ التي ترمز إلى معان، ومن ثم أكد أن تقلبات اللفظ الواحد تؤدي إلى معان متقاربة اعتماداً على ما قرره من وجود علاقة بين اللفظ ومدلوله.(16)

ويضرب ابن جني لذلك مجموعة من الأمثلة، ومن ذلك تقليب (ج ب ر) فهي إن وقعت للقوة والشدة، منها جبرت العظم، والنقير إذا قويتهما وشدت منهما، والجبر الملك لقوته وتقويته لغيره، ورجل مجرب إذا جربته الأمور واشتدت شكيمته، والأبجر القوي، والبرج لقوته في نفسه وقوة ما يليه به، ومنها رجبت الرجل إذا عظّمته وقويت أمره.(17)

لكن ابن جني يقرّ بأن هذا النوع من الاشتقاق وما يتبعه من تأويل لا يؤدي إلى نمو في مفردات اللغة كما في الاشتقاق الأصغر، يقول:"إن هذا الاشتقاق لا يصل في انتشاره وفائدته إلى الاشتقاق الأصغر ذي الفائدة العملية للغة"(18)

نخلص مما سبق أن الاشتقاق كوسيلة من وسائل التوسع اللغوي في اللغة العربية، قادرة على توفير فائض كبير من المفردات والمصطلحات لمقابلتها بالمفردات أو المصطلحات الأجنبية الوافدة.

ثانياً: الإدخال والتعريب:

ونعني بالإدخال والتعريب إيجاد المقابل العربي للفظة غير العربية، ويشمل ذلك التغيير في بنية الكلمة من جوانبها الصوتية أو الصرفية أو التركيبية أو الدلالية بحيث تتلائم مع الصيغ والدلالات والمعاني، وتتناسب مع البني الصرفية والقواعد النحوية والذوق العربي، كما في لفظة تلفاز. التي عربت عن (تليفزيون) فتلفاز على وزن فعلال، ويمكن أن نشتق منها تلفز، ويتلفز، متلفز، وتلفزة.....وهكذا.

وليست العربية بدعاً بين اللغات في هذا السبيل، فكثير من اللغات الحية مثل الإنجليزية أو الفرنسية تقترض عديد من الألفاظ من اللغات الأخرى.

وقد عرّب العرب قبل الإسلام ألفاظ مثل الفلفل والقرنفل عن الفارسية، والسجنجل عن الرومية، وقد جاء في القرآن الكريم بعض الألفاظ المعربة مثل سجيل ومشكاة وأباريق واستبرق، ويؤثر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ربما استعمل اللفظ الفارسي أحياناً وهو يجد المقابل العربي له، وذلك على سبيل الدعابة فيروى أنه قال يوماً لأصحابه: "قوموا فقد صنع جابر سوراً" أى طعاماً.

وكانت العرب في الغالب يلحقون الألفاظ التي يأخذونها من اللغات الأخرى بأبنية كلامهم، فدينار ألحقوه بديماس. وتختلف مواقف أصل العربية من التعريب فبعضهم يرى أن نتوسع فيه بلا حرج، وبعضهم يبالغ في الاحتراس والتحرج، ويمثل قرار التعريب الذي أصدره مجمع اللغة العربية في القاهرة موقفاً وسطاً أميل إلى الاحتراس. إذ يجبر المجمع استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة، بحيث تتفق هذه اللفظة مع قواعد النحو العربي، والبنى الصرفية للعربية، إضافة إلى وجوب موافقة اللفظة المعربة للذوق العربي.

والحقيقة التي لا نستطيع أن ننكرها، أن موضوع التعريب أصبح هذه الأيام الشغل الشاغل للعديد من الباحثين، والجامعات، والهيئات العلمية، وأحد القضايا المعاصرة، التي تواجهها العربية في تحدياتها. وقد وقف علماؤنا الأقدمون موقفين من التعريب، بعضهم لم يشترط إلا تغير الحروف التي لا يوجد لها مقابل بالعربية، مثل حرف (V) كما في اللغة الإنجليزية والحرف (گ) كما في اللغة الفارسية.

يقول سيبويه: "اعلم أنهم إنما يغيرون من الحروف ما ليس من حروفها البتة، فربما ألحقوه بكلامهم وربما لم يلحقوه، وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم نحو خراسان، وكركم"(20)

ويقول الخفاجي كذلك: "اعلم أنهم قد يغيرون الكلمة العجمية، والتغيير أكثر من عدمه، فيبدلون الحروف التي ليست من حروفها إلى أقربها مخرجاً، وربما أبعدو الإبدال في مثل هذه الحروف، وهو لازم لئلا يدخل في كلامهم ما ليس فيه"(21) أما كمال باشا فيرى أن استعمال العرب اللفظ الأعجمي ليس كافياً كي نعده من المعرب، وإنما لا بد من إجراء نوع من التغيير الصوتي بالإبدال والإلحاق، على اللفظ المستعمل حتى يتم تعريبه.(22)

ويمكننا أن نفصل أكثر في هذه التغييرات التي تلحق المفردات المعربة إلى مجموعة من المستويات.

أولها: المستوى الصوتي

ونعني استبدال الأصوات غير العربية بأصوات عربية في اللفظة المعربة، فصوت (V) الذي يقع بين الفاء والباء، أبدله العرب فاءً أو باءً. وقد أخذ المستوى الصوتي صوراً متعددة فقد تكون بإبدال حركة بحركة، كما في كلمة (دستور) من الفارسية، تقرأ في الفارسية بفتح الدال، أبدلت بضم الدال في اللغة العربية لأن صيغة (فعليل) بفح الفاء نادرة في لغة العرب.

وقد تكون بإبدال حرف بحرف كما في كلمة (جورب) عربت عن كلمة (كورب)، وقد تكون باسقاط حرف نحو كلمة (فهرس) والتي عربت من (فهرست)، وقد تكون بزيادة حرف كما في (درهم) عربت من (درم).

وقد يكون بإبدال صوتين أو صوت بآخر، كما في (كسرى) معربة عن (خسرو).(23)

ثانيا: المستوى الصرفي:

ونعني به أن توافق الكلمة المعربة في مبناها، النظام الصرفي العربي، ويكون ذلك بإضافة علامات التأنيث أو التذكير أو التعريف والجمع والتثنية، يقول ابن جني في ذلك: "إن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها"(24)

ثالثاً: المستوى النحوي:

ونعني به إخضاع اللفظة المعربة لقواعد النحو العربي، وذلك بإلحاق علامات الإعراب العربية أو اعتبارها ممنوعة من الصرف، ويعتبر الزمخشري في الكشاف والإعراب مظهراً من مظاهر التعريب بقوله: "فإن قلت كيف ساغ أن يقع في القرآن العربي المبين لفظ أعجمي؟ قلت خرج من أن يكون عجمياً لأن معنى التعريب أن يجعل عربياً بالتصرف فيه، وتغييره عن منهاجه وإجرائه على وجه الإعراب"(25)

رابعاً: المستوى الدلالي:

ونعني به الدلالة التي تحملها اللفظة المعربة بعد التعريب مع المحافظة على دلالتها القديمة داخل لغتها، وقد تأخذ هذه اللفظة المعربة دلالات جديدة غير تلك التي كانت تدل عليها داخل لغتها، فلفظة (الديوان) معربة عن الفارسية وهي تعني الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء، وبعد تعريبه أصبح يحمل دلالات متعددة ومعاني جديدة، فأصبح الدفتر الذي يجمع فيه الشعر يسمى ديواناً، وأصبح مكان اجتماع أهل العائلة الواحدة يسمى ديواناً، وهكذا.

وتعقيباً على ما سبق الحديث عنه في الإدخال والتعريب، فالحقيقة التي يجب ألا ننكرها، أن العربية في هذه الأيام تواجه في هذا الباب تحدياً كبيراً، ويتجسد ذلك في كثرة المفردات الوافدة إلى العربية بسبب هذا الانفجار المعرفي الذي يعيشه العالم في هذه الأيام، والانتقال السريع من طور معرفي إلى طور معرفي آخر، ولا يمكن أن ننكر أن اللغة العربية غير منتجة للمعرفة، وأهلها يستوردون المعارف من كل أنحاء العالم بمسمياتها عن أهلها، فهي تواجه تحدياً كبيراً لم تواجهه من قبل، فكثير من الناس يضيق هذه الأيام بتلك الألفاظ الأجنبية الدخيلة التي تنفش في لغتنا العربية، وإنك لا تكاد تجد متعلماً يناقشك في قضايا العربية إلا وتكون هذه القضية من أول ما يحاورك فيه وكأنها عنده من رواسب الاستعمار ومما ينتقص الشخصية العربية، ويلقى ظلاً سلبياً على نقاء الهوية، ولكن اللغة في مجتمع يقوم اقتصاده على الاستهلاك لا بد وأن تواجه هذه المشكلة، فالألفاظ والأسماء تأتينا مع البضائع والمنتجات، وهل يمكن أن ينفك الاسم عن مسماه؟ ولو كان العرب هم المنتجون لهذه المنتوجات، لكانت لغتهم هي المنتجة لهذه الأسماء. من هنا نجد هذه

الإشكالية التي تواجه العرب هذه الأيام في إيجاد المسميات، رغم غزارتها وقوتها، والحقيقة أن مجمع اللغة العربية في القاهرة لم يدخر وسعاً في وضع مسميات جديدة ومعربة لكل هذه المنتوجات الوافدة على العربية، ولكن الحقيقة أنه لا توجد آلية لنشر مثل هذه المفردات المعربة.

لذلك فإضافة إلى وجوب موافقة اللفظة المعربة لقواعد الصرف والنحو العربي، وكذلك موافقتها للذوق العربي، لا بد من إيجاد آلية واضحة لنشر هذه الألفاظ الجديدة تتمثل في فتح قنوات واضحة بين مجامع اللغة وبين وزارات التربية والتعليم في البلدان العربية وكذلك وزارة الإعلام، إضافة إلى البلديات أو المحافظات أو من يقوم مقامها في البلدان العربية، لنشر هذه الألفاظ الجديدة، وهناك أمثلة عديدة على انتشار كثير من الألفاظ المعربة كما في حافلة، وهاتف، وكابح، ومقود.

فاللغة العربية –كما رأينا– تمتلك وسائل متنوعة في التوسع اللغوي، وتنمية الألفاظ، تحدثنا في السابق عن الاشتقاق والإدخال والتعريب، فإضافة إلى هاتين الوسيلتين هناك وسيلتان هما النقل المجازي والنحت، ولكن قصرنا الحديث عن الاشتقاق والإدخال والتعريب لاتساعهما واستيعابها الكبير، فقد أسعفت هذه الوسائل مجتمعة على وضع مكتبة ضخمة من معاجم المصطلحات اللغوية المتخصصة، بحيث تظهر اللغة العربية على أنها قادرة على توفير فائض كبير من المصطلحات خاصة الاشتقاق والإدخال والتعريب، وأكبر دليل على ذلك أنك تجد أن هناك مقابلات عربية متعددة مقابل المصطلح الأجنبي الواحد.

لذلك نقول إن الضعف ليس في قدرة اللغة العربية الذاتية اللغوية، وإنما في الفعالية الحضارية لأهل اللغة.

الخلاصة:

- إن الجهود التي تبذل من قبل مجامع اللغة العربية، والجامعات، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والفنون، هذه الجهود يجب ألا تبقى منفصلة عن بعضها البعض، فلا بد من إيجاد قنوات تواصل فيما بينها.
- إن عملية التعريب يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المعنى الفكري الذي تحمله اللفظة المعربة، إضافة إلى موافقتها لقواعد النحو والصرف العربي، وكذلك اتفاقها مع الذوق العربي العام، لأن الكلمة تحمل محمولاً فكرياً إضافة إلى أنها مفردة أو لفظة، فالتغيرات التي تصيب اللغة ليست تغيرات لغوية بحتة، فالمفردة أو المصطلح مرتبط ارتباطاً مباشراً بالبيئة الاجتماعية وكذلك الجغرافية التي أنتجته.
- نحن بحاجة إلى إعادة التوازن النفسي لدى الإنسان العربي بحيث ينتقل هذا الإنسان من حالة القلق وعدم الثقة بلغته، إلى الثقة بنفسه إزاء استعمال لغته العربية، وأن هذه اللغة قادرة على الوفاء بمتطلبات العصر.
- لا بد من وضع منهج دقيق للنقل والترجمة إلى العربية يراعي المعنى، لأننا تعودنا عند تعريب عديد من المصطلحات أن يكون النص المترجم صورة مطابقة للمصطلح الأجنبي، فعلى المترجم أو الناقل أن يسعى إلى فهم المصطلح ودلالته، ثم يعمل على نقله إلى العربية وفق أصول العربية وقواعدها، لذلك لا بد من وضع سياسات لغوية ثابتة تقوم على التخطيط اللغوي، تعمل على تنمية اللغة وإصلاح ألفاظها بما يتناسب مع الواقع المعيش.
- لا بد من تدريس جماليات اللغة العربية وتميزها عن اللغات الأخرى، لطلابنا، خاصة في مراحل التعليم الأساسية.

المراجع:

1. محمود فهمي حجازي، أسس علم اللغة العربية، دار الثقافة للطباعة والنشر، ص146، 1979م.
2. أبو عثمان عمر بن بحر (الجاحظ)، البيان والتبيين، ط4، بيروت، ط محمد فاتح الداية، دت، ج1، ص69.
3. محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ط7، دار الفكر، 1401هـ-1981م، ص251.
4. الصاحبي في فقه اللغة -تحقيق عمر الطباع، ط1، بيروت مكتبة المعارف، 1414هـ-1993م، ص75.
5. عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز -تصحيح محمد عبده والشنقيطي، مصر، 1321هـ، ص23.
6. برجستراسر، التطور النحوي، إخراج وتعليق رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص139-140، دت.
7. المرجع نفسه، ص140.
8. لسان العرب، مادة شقق.
9. انظر: السيوطي جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها-تحقيق محمد جادي المولى والبجاوي- القاهرة، دار إحياء العربية، البابي الحلبي.دت. ج1، ص346.
10. جلال الديل السيوطي، المزهر في علوم اللغة أنواعها، تحقيق جاد المولى والبجاوي وأبي الفضل ابراهيم، القاهرة، دار إحياء العربية، عيسى البابي الحلبي، دت، ج1، ص351.
11. مهدي الخزومي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، بغداد، مطبعة الزهراء، 1960م، ص75.
12. السيد خليل، دراسات في القرآن الكريم، القاهرة، 1973م، ص75
13. عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي، منشورات جامع القدس المفتوحة، 2009م، ص287-288.
14. أبو الفتح عثمان ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط ح- بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر-دت، ج2، ص134.

15. آدم متز: الحضارة الإسلامية في القرن الرابع، 1387هـ-1967م، ج10، ص437.

16. عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت، دار النهضة العربية، 1974م، ص64.

17. أبو الفتح ابن جني، الخصائص، ج2، ص135.

18. المرجع نفسه، ج2، ص138-139.

19. للمزيد راجع: شهاب الدين أحمد الخفاجي، شفاء العليل في كلام الغرب من الدخيل تصحيح وتعليق محمد عبد المنعم الخفاجي، القاهرة، 1952م، ص23.

20. سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط2، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 1977م، ج4، ص303-304.

21. شهاب الدين أحمد الخفاجي، شفاء العليل في كلام الغرب من الدخيل، ص25.

22. انظر: مجلة اللغة العربية، المنصورة، العدد 11، ص570-571، من مقال للدكتور البركاوي بعنوان قضية التعريب.

23. للمزيد انظر: عبد الكريم مجاهد، علم اللسان العربي، ص 309.

24. ابن جني، الخصائص، ج1، ص357.

25. الزمخشري، تفسير الكشاف، بيروت، دت، ج3، ص507.